المحاضرة السابعة
النماذج الدولية لخطط التكامل الاقتصادي

المقدمة

تسعى معظم دول العالم نحو إقامة تجمعات إقليمية من أجل الاستفادة من القيم المضافة والمزايا التي قد تنشئها هذه التكتلات الاقتصادية، منها تحرير انتقال البضائع والسلع وعوامل الإنتاج وتوحيد المعايير التقنية، وتنسيق السياسات الاقتصادية وصولا إلى السياسات الخارجية والأمنية المشتركة الموحدة، كل ذلك من أجل تحقيق الرفاهية للدول الأعضاء في التجارب التكاملية فالاتجاه إلى التكامل الدولي يمثل صفة أساسية في مستقبل العلاقات الدولية وحتمية تفرضها العولمة التي جاءت بأفكار تقضي بضرورة التكتل والاندماج. والآتي بعض نماذج خطط التكامل الاقتصادي في العالم .

بعض خطط التكامل الاقتصادي

أولا : خطط التكامل الأوربية

كان إجراء أول تمرين نحو التكامل الاقتصادي في عام 1948 عندما تم إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (OEEC) بغرض إدارة مساعدات خطة مارشال المخصصة لإعادة بناء الاقتصادات التي دمرتها الحرب. في عام 1952، شكلت ست دول أوروبية، وهي ألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (ECSC). وكان الهدف هو إنشاء سوق مشتركة للفحم والصلب بين الدول الأعضاء.

1. الاتحاد الأوروبي:

تجلت خطوة كبيرة نحو التجمع الإقليمي في إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) بين دول ECSC في عام 1957 بموجب معاهدة روما. لقد كانت في الأساس سوقًا مشتركة تضم اتحادًا جمركيًا إلى جانب توفير حرية الحركة الداخلية للسلع والخدمات والعمالة ورأس المال. بدأت عملية إلغاء التعريفة الداخلية في عام 1959 واكتملت بحلول عام 1968.

تضمنت السياسة الزراعية المشتركة (CAP) التي تأسست عام 1962 تدابير مختلفة لدعم التعريفات والأسعار وساعدت في تقييد استيراد المنتجات الزراعية لصالح الزراعة المحلية والمزارعين العاملين فيها. في عام 1967، تم دمج الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، والجماعة الاقتصادية الأوروبية، والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (EAEC) تحت راية جديدة هي الجماعة الأوروبية (EC). انضمت الدنمارك وإيرلندا والمملكة المتحدة إلى الجماعة الأوروبية في عام 1973. وانضمت إليها اليونان في عام 1981؛ البرتغال وإسبانيا في عام 1986؛ والنمسا وفنلندا والسويد في عام 1995. وازداد حجم الاتحاد الأوروبي في عام 2004 عندما انضمت إليه عشر دول جديدة. أما الأعضاء الجدد فهم: قبرص، وجمهورية التشيك، وإستونيا، والمجر، ولاتيفا ، وليتوانيا، ومالطا، وبولندا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا. دولتان أخريان، أي. انضمت بلغاريا ورومانيا إلى الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق. وارتفع عدد محاولات الدول الأعضاء إلى 27.

وفي عام 1987، تم تنفيذ القانون الأوروبي الموحد من أجل إضافة المزيد من النشاط إلى المفوضية الأوروبية حيث نص على تنسيق معايير المنتجات في جميع أنحاء المنطقة وإزالة الحواجز أمام التجارة الداخلية وتدفق الخدمات المالية.

اجتمع أعضاء المفوضية الأوروبية في عام 1991 في ماستريخت بهولندا للتخطيط لمراحل أكثر تقدماً من التكامل الاقتصادي. دعت معاهدة ماستريخت، التي تم التوقيع عليها في فبراير 1992 ودخلت حيز التنفيذ اعتبارًا من نوفمبر 1993، والتي أعادت تسمية المفوضية الأوروبية باسم الاتحاد الأوروبي، إلى إقامة صلة وثيقة بين الاتحاد الاقتصادي الأوروبي والاتحاد النقدي الأوروبي. ووضعت أهدافًا نقدية ومالية للدول المشاركة في الاتحاد النقدي. من بين أعضاء الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر آنذاك، كان هناك 11 عضوًا فقط في الاتحاد النقدي الأوروبي، حيث لم تتمكن اليونان والسويد من تلبية معايير التقارب، ولا تزال الدنمارك والمملكة المتحدة تعارضان العملة الموحدة، حيث يحل اليورو محل عملتهما بحلول عام 2002. ومع ذلك، انضمت اليونان إلى نادي اليورو في يناير/كانون الثاني 2001، مما رفع عدد أعضاء النادي الأوروبي إلى 12 عضواً. ومرة أخرى، دعت اليونان إلى إنشاء اتحاد سياسي بين الأعضاء، بمعنى أن يتضمن دفاعاً وسياسة خارجية ومواطنة مشتركة .

الهيكل التنظيمي للاتحاد الأوروبي

يتشكل الهيكل التنظيمي للاتحاد الأوروبي في المقام الأول خمس مؤسسات .

1. المفوضية الأوروبية : وتقوم بتقديم مقترحات للتشريعات وتنفيذ السياسات.
2. البرلمان الأوروبي: يتمتع بصلاحيات تشريعية ويشرف على القرارات التنفيذية. إنها بالأحرى هيئة استشارية تناقش وتعدل التشريعات التي تقترحها المفوضية الأوروبية.
3. مجلس الوزراء : يصوت المجلس المكون من وزراء الدول الأعضاء على إقرار القانون.
4. محكمة العدل: تنظر المحكمة المكونة من قاض واحد من كل دولة عضو ، في القضية عندما لا تلتزم دولة ما بالقواعد التي وضعها الاتحاد أو عندما لا تؤدي المفوضية أو المجلس واجباتها بشكل جيد .
5. مجلس مراجعي الحسابات : يتولى إدارة ميزانية الاتحاد الأوروبي.

وتحيط بهذه المؤسسات الخمس خمس هيئات مهمة أخرى. وهم:

1. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية المعنية بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية ؛
2. لجنة الأقاليم، التي تعبر عن آراء السلطات الإقليمية؛
3. البنك المركزي الأوروبي، المسؤول عن إدارة القضايا النقدية؛
4. أمين المظالم الأوروبي، الذي يتعامل مع شكاوى المواطنين؛
5. بنك الاستثمار الأوروبي ، المسؤول عن تمويل المشاريع الاستثمارية.

2. الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي:

وُلد الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي في منتصف السبعينيات من القرن العشرين مع إنشاء "ثعبان النفق" الذي اتخذ شكلاً أكثر واقعية على شكل النظام النقدي الأوروبي (EMS) في عام 1979. وكانت وحدة العملة الأوروبية (ECU) آنذاك هي الوحدة النقدية لنظام الإدارة البيئية. تم إنشاء وحدات التحكم الإلكترونية وتخصيصها بين الدول الأعضاء في نظام الإدارة البيئية. وهي عبارة عن وحدة نقدية مركبة تتكون من سلة مكونة من مبلغ محدد من عملات الدول الأعضاء الـ 12 في الاتحاد الأوروبي. تم تحديد المبلغ المحدد على أساس الناتج المحلي الإجمالي للبلاد والتجارة الخارجية. وكانت وحدة واحدة من وحدة نقدية أوروبية تساوي مجموع المبلغ الثابت لهذه العملات.

تم إنشاء وحدات نقدية أوروبية عن طريق تبادل مقايضات الذهب والدولار الأمريكي لمدة ثلاثة أشهر بين البنوك المركزية للأعضاء وبنك الاحتياطي الفيدرالي

3. صندوق التعاون النقدي الأوروبي (EMCF).

تمت إعادة تسمية الصندوق النقدي الأوروبي ليصبح معهد النقد الأوروبي (EMI) في عام 1994، ومرة أخرى، مع وظائف وسلطات أكبر، باسم البنك المركزي الأوروبي، في عام 1998. البنك المركزي لدولة عضو، إذا كان يحتفظ بوحدات نقدية أوروبية أكثر من المبلغ المخصص ، حصلت على فائدة على المبلغ الإضافي. إذا كانت حيازتها من وحدات نقدية أوروبية أقل من المبلغ المخصص، كان عليها أن تدفع الفائدة.

ساعدت ÉCU في تحديد شبكة التكافؤ أو شبكة أسعار الصرف الثنائية. وهذا يعني أن سعر الصرف بين العملتين تم تحديده من خلال حصتهما في تقييم وحدة نقدية أوروبية. ولم يكن أي تقلب في شبكة التكافؤ الثنائي غير متوقع في ضوء المتغيرات الاقتصادية الكلية شديدة الاختلاف في مختلف البلدان الأعضاء. وعلى هذا فقد تم تحديد نطاق تقلب كان في البداية +/- 2.25 في المائة، باستثناء الليرة الإيطالية، حيث كان 6.00 %. وتم تقييد أي تقلب يتجاوز الحد المقرر من خلال تدخل البنوك المركزية. ومن الناحية العملية، تم التدخل قبل وقت طويل من الوصول إلى الحد المقرر. يمنع هذا النوع من التدخل الاختياري أي تدخل إجباري يجب إجراؤه عند الوصول إلى الحد المقرر.

ومرة أخرى، كان هناك بند للدعم النقدي. لقد نشأت من EMCF أو EMI، وهو الآن البنك المركزي الأوروبي، وكان لها حدود استحقاق متفاوتة. وكان الائتمان قصير الأجل للغاية يهدف إلى مساعدة البنوك المركزية في التدخل. الائتمان قصير الأجل يعوض عجز ميزان المدفوعات. وكان المقصود من الائتمان متوسط الأجل دعم ميزان المدفوعات على المدى المتوسط. وإلى جانب كل هذه الأمور، كان هناك أيضا بند يتعلق بالدعم المالي على المدى المتوسط لتعزيز التقارب بين البلدان الأعضاء الضعيفة اقتصاديا والبلدان الأعضاء القوية اقتصاديا. وتدفقت هذه الاعتمادات من بنك الاستثمار الأوروبي.

وكان من المقرر تحقيق استقرار أسعار الصرف، الذي لم يكن من الممكن تحقيقه بالكامل على مر السنين، عن طريق الحد من التفاوت في أداء الاقتصاد الكلي للبلدان الأعضاء. وقد أمكن ذلك من خلال تقارب السياسات الاقتصادية بين الأعضاء. ومن أجل تحقيق درجة أكبر من التقارب، وضعت لجنة دراسة الاتحاد الاقتصادي والنقدي، عام 1989، خطة من ثلاث مراحل. وكان هذا معروفًا باسم خطة ديلور التي تمت الموافقة عليها في ماستريخت في فبراير 1992.

ركزت المرحلة الأولى، والتي كان من المقرر أن تبدأ رسمياً في يوليو 1990، على قابلية تحويل العملة من خلال إزالة الرقابة على الصرف ومن خلال تشجيع حرية حركة رأس المال. أما المرحلة الثانية، والتي بدأت في يناير 1994، فقد ركزت على التطوير المؤسسي. كان من المقرر إنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية (ESCB) لغرض تصور سياسة نقدية مشتركة. وكان من المقرر تعزيز آلية سعر الصرف (ERM) من خلال تضييق نطاق تقلبات سعر الصرف. وكان من المقرر أن يبدأ الجدول الزمني للمرحلة الثالثة اعتباراً من يناير/كانون الثاني 1999. وفي السنة الأولى، كان من المقرر أن يتم تنسيق الميزانية. كانت مبادرة اليورو، التي أصبحت الآن البنك المركزي الأوروبي، مسؤولة عن تعزيز التنسيق النقدي في الإطار المقترح آنذاك للعملة الأوروبية الجديدة، اليورو، التي تم إنشاؤها في يناير 1999. وفي السنوات الثلاث التالية، انخفض سعر الصرف وكان من المقرر أن يتم ربط عملات الأعضاء ببعضها البعض بشكل لا رجعة فيه. اعتبارًا من عام 2002، كان من المقرر أن تتقاعد العملات الوطنية للدول الأعضاء لصالح اليورو.

في يناير 1999، تم إنشاء اليورو كعملة للاتحاد النقدي الأوروبي. لقد حلت محل وحدة التحكم الإلكترونية على أساس واحد لواحد، وكانت النتيجة أن وحدة التحكم الإلكترونية لم تعد موجودة. وحدة واحدة من اليورو تتألف من 100 سنت يورو. وأصبح سعر الصرف بين اليورو وعملة الأعضاء ثابتا. وقد تم ذلك بهدف تجنب التقلبات في شبكة التكافؤ الثنائية. ويبين الجدول 7.1 أسعار العملات الأعضاء في منطقة اليورو.

ثانياً: المخططات الأمريكية ومنطقة البحر الكاريبي

شهدت القارة الأمريكية مخططات للتكامل الاقتصادي. فهي إما بين دولتين متقدمتين، أو بين دولتين ناميتين أو أكثر، أو بين دولة متقدمة ودولة نامية. البعض منهم لم ينجح، والبعض الآخر في حالة جيدة.

1. اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا:

في يناير 1989، تم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية بهدف إلغاء التعريفة الجمركية على التجارة الثنائية على ثلاث مراحل خلال عقد واحد.

وتم إنشاء محكمة لتسوية النزاعات في هذا الصدد. وكان من المتوقع أنه في أعقاب تخفيض التعريفات الجمركية أو إلغائها، سترتفع التجارة؛ وقد ارتفعت بنسبة تزيد على 60 %خلال العقد الأول. في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كانت تجارة كندا مع الولايات المتحدة كبيرة بما يصل إلى حوالي 50 %من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة.

2. اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا):

دخلت اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، التي تضم ثلاث دول أعضاء، وهي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، حيز التنفيذ اعتبارًا من يناير 1994. وفي أعقاب انخفاض قيمة البيزو خلال عام 1995، كانت هناك بعض المشاكل ولكن منذ عام 1996 استعادت قوتها. ويهدف التجمع إلى تفكيك الحواجز التجارية وتحرير قواعد المشتريات الحكومية والقواعد المتعلقة بالتجارة في الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والبيئة. وقد جنت الشركات الأميركية والكندية المزايا من العمالة الفائضة الرخيصة في المكسيك. وهذا هو أحد أسباب التدفق الكبير للاستثمارات من الولايات المتحدة وكندا إلى المكسيك. علاوة على ذلك، تضاعفت التجارة الداخلية. أصبحت المكسيك أكبر مستخدم للسلع الأمريكية، بعد كندا فقط. وارتفعت الصادرات المكسيكية إلى هذه البلدان في المقام الأول بسبب التجارة البينية. ومع ذلك، كان هناك محتوى محلي صارم بخصوص المتطلبات في حالة الاستفادة التجارية من أحكام الإعفاء من الرسوم الجمركية.

ثالثاً: مخططات أمريكا اللاتينية

1. حلف الأنديز Andean Community

تم إنشاء حلف الأنديز في عام 1969 بعد استقلال أمريكا اللاتينية.

فشلت رابطة التجارة (LAFTA) في تحقيق هدفها المنشود. بدءًا، وضمت في عضويتها خمس دول هي بوليفيا وتشيلي وكولومبيا والإكوادور وبيرو ، بعدها انضمت فنزويلا إلى المجتمع في عام 1973 ولكن بعد ذلك غادرت تشيلي المجتمع. ، لم يكن أداء التجمع جيدًا خلال العقدين الأولين بسبب الخلافات السياسية بين الدول الأعضاء.

ولكن في عام 1990، كان هناك انتعاش حيث خطط الأعضاء لإنشاء فرقة منطقة تجارة حرة بحلول عام 1992، واتحاد جمركي بحلول عام 1994، وسوق مشتركة بحلول عام 1995. والحقيقة أن تنفيذ هذه القرارات جزئي فقط، ولا يشمل سوى عدد محدود من الأعضاء والمنتجات، ومع ذلك كان هناك توسع في التجارة مع إحياء مخطط التكامل.

2. السوق المشتركة الجنوبية (Mercosur):

في البداية، في عام 1991، تم إنشاء السوق بين البلدين ، وهم الأرجنتين والبرازيل، وقام الأعضاء بتشكيل السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، التي توسعت فيما بعد لتشمل باراجواي وأوروغواي وبوليفيا وتشيلي؛ الأخيران هما أعضاء منتسبون فقط. وهي تغطي مساحة كبيرة وأكثر من نصف إجمالي الناتج الاقتصادي لأمريكا اللاتينية. المجموعة نفذت التعريفة الخارجية المشتركة في عام 1995 وألغت التعريفة الجمركية على التجارة البينية في عام 1996. وهي تسير بشكل جيد حيث زادت التجارة والاستثمارات البينية بشكل كبير.

3. السوق المشتركة لأمريكا الوسطى (CACM):

تم إنشاء CACM في عام 1960 بموجب معاهدة ماناغوا، وتضم كوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وبنما كأعضاء فيها. وكانت الدول الأعضاء قد فكرت في إنشاء سوق مشتركة، ولكن لم يكن من الممكن القيام بذلك بسبب الحرب الأهلية والصراع الدموي بين هندوراس والسلفادور. ومع ذلك، منذ عام 1991، بدأت الدول الأعضاء في التركيز بشكل أكبر على تحرير الصناعة، ومواءمة السياسات الاقتصادية، وما إلى ذلك.

4. مناطق التجارة الحرة للأمريكتين (FTAA):

لا يزال المخطط قيد الإعداد، ولكن عند اكتماله، سيغطي القارة الأمريكية بأكملها، من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، باستثناء كوبا. سيكون أكبر تجمع إقليمي في العالم يغطي مجموعات مختلفة من الاقتصادات.
أبدت حوالي 30 دولة اهتمامًا ولكن هناك فرصًا لذلك اتفاق التجارة الشاملة قليلة جدا.

5. الجماعة الكاريبية والسوق المشتركة (CARICOM):

تأسست الجماعة الكاريبية في عام 1973، وتركز بشكل خاص على حرية حركة عوامل الإنتاج وحرية حركة السياح داخل المنطقة.
يغطي أنتيغوا وبربودا، وجزر البهاما، وبربادوس، وبليز، ودومينيكا، وغرينادا، وغيانا، وهايتي، وجامايكا، ومونتسرات، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت، وسورينام، وترينيداد وتوباغو. قامت بعض الدول الأعضاء بإلغاء التعريفة الجمركية ووضع تعريفة خارجية مشتركة. لكن العملية لم تكتمل بعد.

رابعاً: خطط التكامل في أفريقيا

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS):

تم تشكيل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) في عام 1975، لكنها ظلت غير نشطة تمامًا خلال العقد ونصف العقد الأول من الزمن. ولم يتم اتخاذ مبادرات جديدة لإنشاء اتحاد جمركي ومن ثم سوق مشتركة إلا في عام 1992. وتضم بنين وبوركينا فاسو والرأس الأخضر وكوت ديفوار كامبيا وغانا وغينيا وغينيا بيساو وليبيريا ومالي ونيجيريا والسنغال وسيراليون وتوغو. وتم تعليق عضوية غينيا والنيجر، على التوالي، في عامي 2008 و2009.
وتسعى المجموعة جاهدة إلى إعطاء شكل نهائي لخطة التكامل الخاصة بها، ولكن انخفاض معدل التنمية الاقتصادية والمشاكل الاقتصادية الأخرى في هذه البلدان تعيق هذه العملية. وإلى جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، هناك بعض خطط التجمع الإقليمي الأخرى في أفريقيا. وهي الاتحاد الاقتصادي الأفريقي ، والاتحاد الجمركي لشرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية المغاربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وما إلى ذلك. وتواجه جميعها نفس المصير، حيث يعيق تقدمها البنية التحتية الاقتصادية الضعيفة وانخفاض معدل التنمية الاقتصادية.

خامساً: خطط التكامل في اسيا

1. رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN):

تم تشكيل رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) في عام 1967 من قبل إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند. انضمت بروناي في عام 1984، وفيتنام في عام 1995، ولاوس وميانمار في عام 1997، وكمبوديا في عام 1999. وشكلت المجموعة رسميا منطقة التجارة الحرة لآسيان في عام 1993. وتقرر خفض التعريفة الجمركية على التجارة البينية في المنطقة إلى 5 في المائة. %بحلول عام 2007، على الرغم من أن البلدان الأفقر قد تحتاج إلى المزيد من الوقت. الهدف الرئيسي لهذا التجمع هو تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة. لقد أدت الأزمة المالية التي حدثت في أواخر التسعينيات إلى إضعاف روح التعاون لدى الدول الأعضاء، ولكن الانتعاش ساعد بالتأكيد هذه المجموعة على الأداء الجيد وتحقيق أهدافها.
منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC): تأسست عام 1989، وهي تغطي الآن 21 دولة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهي أستراليا، بروناي، كندا، تشيلي، الصين، هونج كونج، إندونيسيا، اليابان، ماليزيا، المكسيك، نيوزيلندا، وبابوا غينيا الجديدة، والفلبين، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، وتايوان، وتايلاند، والولايات المتحدة الأمريكية.
وتتوقع أن تتمتع بالتجارة الحرة والاستثمار بحلول عام 2010، رغم أن البلدان الأكثر فقراً قد تلتزم بهذه القاعدة بحلول

عام 2020. كما أنها خففت القيود المفروضة على التجارة والاستثمار. حركة المهنيين في المنطقة وبدأت في تبسيط الإجراءات الجمركية.

2. رابطة التعاون الإقليمي لجنوب آسيا (RCSAA):

ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي هي مخطط تجمع إقليمي بين سبع دول جنوبية . الدول الآسيوية وهي: بنجلاديش، بوتان، الهند، جزر المالديف، نيبال، باكستان، وسريلانكا. الحاجة إلى خطة للتعاون الاقتصادي لأن هذه المنطقة كانت محسوسة منذ فترة طويلة. منذ سبتمبر 1978، بدأ معهد مارجا في كولومبو مناقشات حول هذا الاحتمال للتعاون الاقتصادي في هذه المنطقة. في عام 1980، كان الرئيس آنذاك في بنغلاديش، اقترح ضياء الرحمن عقد قمة إقليمية ووزعت ورقة على الحكومات الأعضاء الأخرى بشأن طرائق إنشاء آلية مؤسسية تهدف إلى تحقيق هدف مشترك النهج الإقليمي لقضايا التنمية الدولية وإزالة التفاوتات الإقليمية. اجتمع وزراء خارجية الدول السبع في كولومبو في أبريل 1981 واتفقت على بعض المبادئ الأساسية الإقليمية تعاون. واتفقا على التركيز على المسائل ذات الاهتمام المشترك، ويستثني من نطاقه القضايا الثنائية والمتنازع عليها. دراسة تم إنشاء مجموعة لتحديد مجالات التعاون الممكنة. وقد تم وضع برنامج عمل طويل المدى لتقييم الاحتياجات والموارد، لإعداد مشاريع محددة ذات طبيعة إقليمية.
وعقد الاجتماع الثاني للأمناء في إسلام آباد خلال أغسطس 1982. أيدت توصيات مجموعة الدراسة واتخاذ القرار لضمان سرعة تنفيذها. في الاجتماعات الثلاثة التالية في دكا ونيودلهي، تم اتخاذ بعض الخطوات التحضيرية، تمهيدا لاجتماع وزراء الخارجية. وزراء الخارجية وقعت على إعلان التعاون الإقليمي لجنوب آسيا الذي يضم الأهداف والأحكام الأساسية المؤسسية والمالية ترتيبات. وبناء على توصياتهم رؤساء الدول السبع واعتمدت ميثاق رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في دكا في ديسمبر 1985، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي جاء إلى حيز الوجود مع الأمانة العامة في كاتماندو.

في القمم السنوية المختلفة، تم تناول قضايا مختلفة تتعلق بالاقتصاد وتمت متابعة التطورات في المنطقة والمتابعة اللازمة تم اتخاذ الإجراءات. في ديسمبر 1995، التجارة التفضيلية لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي أصبح الترتيب (SAPTA) جاهزًا للعمل. خلال الجولة الأولى منSAPTA ، عرضت الحكومات السبع جدولًا موحدًا للـ 226 بنداً للتخفيضات الجمركية. تراوح عمق خفض التعريفة بين10 %و 100 %. في SAPTA II، والذي أصبح ساري المفعول منذ يونيو 1997، زاد عدد المنتجات التي تنطوي على امتيازات جمركية حتى عام 2013. في اتفاقية سابتا 3، التي أصبحت جاهزة للعمل اعتبارًا من يونيو 1999، تم منح الامتيازات كانت متعددة الأطراف في جميع الحالات باستثناء تلك التي يستفيد منها أقل البلدان نمواً في هذه المنطقة (بنغلاديش، بوتان، جزر المالديف، ونيبال).

وشكلت القمة التاسعة لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي التي عقدت في مالي خلال عام 1997 مجموعة من الشخصيات البارزة (GEP) لغرض تقييم شامل لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي واقتراح التدابير اللازمة لإصلاح أدائها.

أوصى GEP، من بين أمور أخرى، بإنشاء **منطقة التجارة الحرة الجنوب الآسيوية** بحلول عام 2008، **والاتحاد الجمركي لجنوب آسيا** بحلول عام 2015، **والاتحاد الاقتصادي لجنوب آسيا** بحلول عام 2020. كما أوصت، لتطوير منطقة استثمارية مشتركة تعرف باسم **رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي(منطقة الاستثمار)**، إنشاء **منطقة بنك جنوب آسيا التنموية** ؛ وزيادة حجم صندوق تنمية جنوب آسيا؛ تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية للحكومات الأعضاء، والعديد من الخطط الأخرى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد منطقة. ومع ذلك، فإن الإرادة السياسية المطلوبة غير متوفرة بسبب التوتر والعلاقات الثنائية بين بعض الأعضاء.

تم تأجيل القمة الـ12للمؤتمر الذى كان من المقرر عقده فى نوفمبر 1999 إلى أجل غير مسمى. ومع ذلك، في يناير 2004، عقدت القمة في إسلام آباد حيث تم اتخاذ بعض القرارات المهمة. اتفاقية منطقة التجارة الحرة لجنوب آسيا تم الاتفاق عليها وتم الاتفاق على تنفيذها اعتبارا من عام 2006. كما تم التوقيع على القضايا الاجتماعية، والتي تحاول في جملة أمور منها القضاء على الفقر في هذه المنطقة مرة أخرى، اتفاقية التعاون الاستثماري تم التوقيع عليها، الأمر الذي من شأنه أن يشجع الاستثمار داخل المنطقة في المستقبل القريب.

وعقدت القمة الثالثة عشرة في دكا في نوفمبر 2005 حيث تم التأكيد على التخفيف من الفقر وتنفيذ اتفاقية SAFTAتم ضمانها.

دخلت منطقة التجارة الحرة لجنوب آسيا (SAFTA). العملية في اليوم الأول من عام 2006. وقد بدأت الدول الأعضاء تخفيض الرسوم الجمركية، والذي من المتوقع أن يكتمل في غضون عقد من الزمن. لك لن تفعل الكثير إلا إذا حدثت مشاكل أخرى تتعلق بالنقل، يتم فرز الجمارك والبنية التحتية، وما إلى ذلك. تم وضع علامة عليه أن أكثر من ألف شاحنة تصطف على جانبي الحدود في الهند وبنغلاديش لمدة أربعة إلى خمسة أيام فقط للأعمال الورقية. تأخذ البضائع الهندية طريق بحري لدخول باكستان. كل هذا يضاف إلى تكلفة النقل.

وفقا لتقديرات الأونكتاد، فإن تكلفة المعاملات داخل الرابطة التجارة هي الأعلى في العالم. وهو حوالي 15 %مقارنة بـ 3% فقط في رابطة أمم جنوب شرق آسيا والاتحاد الأوروبي. في الواقع، هذه هي الأسباب التي وتشكل التجارة البينية في جنوب آسيا 6 %فقط من إجمالي التجارة في المنطقة مقارنة بـ 70 %في أوروبا الغربية، و53 %وفي شرق آسيا والمحيط الهادئ، 40 %في أمريكا الشمالية، و18 %في أمريكا الشمالية أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و16 %في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وفي الآونة الأخيرة، في القمة الرابعة عشرة لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في نيودلهي، اتفقت الدول الاعضاء على ميثاق من 25 نقطة. والأهم بينها يتم إنشاء جامعة جنوب آسيا، ودمج التجارة في الخدمات في SAFTA، تشغيل تنمية المجموعة بقيمة 300 مليون دولار صندوق إنشاء شبكة التطبيب عن بعد وترشيد الاتصالات التعريفة الجمركية، وتناول القضايا الأساسية، مثل الطاقة والغذاء والبيئة، وما إلى ذلك.

3. مجلس التعاون الخليجي:

تم تشكيل مجلس التعاون الخليجي في عام 1980 من قبل البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة كإجراء دفاعي لمواجهة التهديد المتوقع من الحرب العراقية الإيرانية. وكان الغرض منه التعامل مع المجموعات الإقليمية لأوروبا مثل الاتحاد الأوروبي ورابطة التجارة الحرة الأوروبية. ويسمح للمواطنين بالتنقل بحرية والتملك بحرية داخل المنطقة. إنه اتحاد سياسي أكثر منه اتحاد اقتصادي.